**المحاضرة 02: أنماط الإصلاح السياسي.**

تفيد العديد من تجارب الإصلاح السياسي في بلدان العالم الثالث أنه مرتبط بطبيعة الظروف التي تمر بها الدولة وفي هذا الإطار برزت مقاربات متعددة ومختلفة تحاول تفسير كيفية حدوث الإصلاح السياسي، وفق منظورات مختلفة تتمحور بين الإصلاح الجذري والإصلاح التدرجي، وبالعودة إلى تجارب الإصلاح السياسي المعتمدة في الكثير من الدول نجد أنها اتخذت منهجية إصلاحية حول إحداث تغييرات جذرية في النظام السياسي في المقابل من ذلك تشير تجارب أخرى إلى إحداث تغييرات جزئية وتدرجية على استغرقت مدة زمنية طويلة نسبيا.

في هذا الإطار برزت أطر نظرية مختلفة ومتباينة في أطروحاتها حاولت تفسير الظروف والعوامل المؤدي بدول معينة إلى إجراءا إصلاحات سياسية عميقة وجذرية، في المقابل برزت اطر نظرية مغايرة حاولت تفسير الإصلاحات التي تتم بطريقة تراكمية وتدرجية ومن هذا المنظور يمكن معرفة تفسير كيفية حدوث الإصلاح السياسي وطبيعته:

**1- الإصلاح السياسي من منظور التغيير التدرجي البطيء:** مجمل النظريات التي تنضوي ضمن هذا المنظور تعتبر أن الإصلاح يحدث بمنهجية التغيير التدرجي ويحدث بوتيرة بطيئة، يستغرق مدى زمني طويل نسبيا، وفي هذا الإطار يمكن ذكر الأطر النظرية الآتية :

**1-** النظرية المؤسساتية التاريخية: تعتبر هذه النظرية أن الإصلاح السياسي يحدث بطريقة بطيئة ومتدرجة لأنه مقيد بهياكل المؤسسات وبثقل الماضي فالمؤسسات تجسد بنية من القيود وموروثات الماضي، وبالتالي الفرضية المركزية التي تنطلق منها تعتبر أن الحاضر يتأثر لا محالة بالماضي بقدر تأثير الفاعلين في الهياكل الرسمية ( القانونية) وغير الرسمية (القيم والمعايير)، التي تشكلت عبر الزمن كما أن المؤسسات تحكمها قواعد دستورية وقانونية وإجراءات سياسية وإدارية رسمية وتعاقدات غير رسمية، ما يجعلها تعمل دائما على تثبيت وتوجيه قواعد اللعبة بين الفاعلين، عاكسة بذلك العلاقات القائمة بين السلطات في الماضي ما يعني أن الخيارات الماضية هي التي تحدد احتمالات التغيير والخيارات المتاحة بعدها في المستقبل [[1]](#footnote-2).

ويفهم من خلال هذا الطرح أن الإصلاح السياسي تواجه مقاومة البنية المؤسساتية ما يجعلها تسير بوتيرة بطيئة وثقيلة تجعل من هذا الإصلاح يستغرق وقتا طويلا نظرا لتأثيرات لثقل الماضي الذي يجعل من عملية الإصلاح تتم بوتيرة بطيئة، ما يجعل منهجية إصلاحها وتغييرها تتم بطريقة تراكمية وليس ثورية.

وفي هذا الإطار نجد نظرية **التبعية للمسار (بول بييرسون-** P. Person**)** التي تندرج ضمن النظرية المؤسساتية التاريخية ذات الاتجاه التاريخيالمرتكز على الأطوار المتتالية والأبعاد الزمنية**،** والتي يحكمها إطار تحليلي واسع يشمل السياق المؤسساتي الذي تحكمه الإجراءات الدستورية والإجراءات العادية، وقد توصلت إلى نتائج تشير إلى تأثر المؤسسات بتطورات وتعددية الفاعلين الذين يساهمون في إعادة إنتاجها، وبجعل هذه مؤسسات دائمة ومستمرة عبر الزمن ما يسمح لها بتسجيل السياسات العامة وفق الاختيارات الماضية، ولذلك يسمح مبدأ "التبعية للمسار" بتجاوز السياسة العامة للتعارض الموجود بين الاستقرار والتغير من خلال دمجها ضمن مسارات تجعل من عملية تغييرها غير مؤكدة، وهنا يظهر دور المؤسسات في التقليل من عدم اليقين بشأن المستقبل، لأن المؤسسات لا تتغير بسهولة لأن علاقات السلطة تتبلور وتتجمد حول بعض المؤسسات التي تقوم بتشجيع الاستمرار والاستقرار وغلبة الطابع الروتيني عليها [[2]](#footnote-3).

ولعل أن مفهوم "التبعية للمسار"sentier) (dépendance au يعد مفهوما مركزيا لهذا المنظور الذي ينطلق من فرضية أن نفس القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية لا تؤدي إلى نفس النتائج، بل يمكن أن تتغير تبعا لخصائص الواقع المحلي المتميز بخصائص مؤسسية موروثة عن الماضي، فهذا المفهوم الذي بلورته المؤسساتية التاريخية يرتكز على ثقل الاختيارات المتخذة في الماضي وتأثيراتها على الحاضر، والذي يقيد عمل المؤسسات وينعكس ذلك على القرارات التي تتخذها في الحاضر، وبالتالي أصحاب هذا الطرح ينشغلون على سؤال كيف ولماذا طورت المجتمعات المختلفة بمؤسسات مختلفة؟ ولذلك فإن البعد تاريخي لهذه المقاربة التي تعتبر المؤسسات من أكثر المتغيرات أهمية وفائدة نظرا لقدرتها على تفسير تطورات الأنظمة والمجتمعات السياسية[[3]](#footnote-4).

إلى جانب ذلك تركز هذه النظرية على مفهوم المسارات الوطنية " les trajectoires nationales" الذي يربط بين البدايات السابقة مع التطورات اللاحقة من خلال تفسير اختلافات الدول عبر تطوراتها التاريخية، ومن هذا لمنطلق يمكن فهم السياسة العامة وتفسير تغيراتها واحتمالاتها المستقبلية، انطلاقا من المسار المتبع الذي هو مجموع الاختيارات السياسية السابقة المؤدية إلى ترسيخ الاستقرار والديمومة المؤسساتية، تؤدي في النهاية إلى مقاومة التغيير والإصلاح وكيفية تحولها إلى قيود مانعة للتغير مدعمة للاستمرارية، مما يجعل السياسة العامة تحافظ على خصائصها لأمد طويل ويجعلها بمنأى عن التغير الجذري[[4]](#footnote-5).

**2- نظرية الإصلاح السياسي بالتعلم (La Notion D’apprentissage):** تحاول هذه المقاربة تفسير تغير (إصلاح) السياسة العامة باستخدام مفهوم التعلم، الذي يمكن ترجمته إلى اكتساب المعرفة والخبرة وكذا الاستفادة من الأخطاء والتجارب السابقة، التي تسمح للحكومة باكتساب قاعدة خبرة ومعلومات من إخفاقات السياسات السابقة وبالتالي إصلاح السياسات العامة تتم من خلال منطق التعلم الذي يقوم على منطق التدرجية والتراكمية. وعلى هذا الأساس يركز أصحاب هذه النظرية - والمستوحاة من علم النفس وسوسيولوجيا المنظمات- أن الدولة تواجه عوامل تعيق أعمالها مجموعة من العوامل التي تحصر أنشطتها، ما يجعل النشاط العمومي يتطور تدريجيا بفضل آليات التعلم المتعلقة بمعرفة مشاكل المعالجة والتحكم في الأدوات المستعملة، التي قد تتجاوز لتشمل علاقات القوة المميزة لمنظومة معينة من منظومات السياسة العامة[[5]](#footnote-6).

في هذا الإطار طرح الباحث الأمريكي "هيج هيكلو" **(**Hugh Heclo ) مفهوم التعلم الذي تم توظيفه لتفسير إصلاح وتغيير السياسات العامة، والذي يحدث بصفة دائمة وبوتيرة جزئية لأنه متعلق بالتعديلات التي تمس الفكر أو النوايا أو السلوك الناتج عن التجربة والمتعلق بأهداف السياسة العامة أو بمراجعتها، وعادة ما تكون هذه التعديلات بمثابة تغييرات تستجيب للمحفزات التي يتصورها القائمين بشؤون السياسة العامة، وهنا يقوم صناع السياسات دائما بتقييم أعمالهم ومقارنة تجاربهم مع التجارب الأخرى، ما يسمح ذلك بتحصيل معارف جديدة عن السياسات الجارية وبقبولهم بإجراء تغييرات تدريجية[[6]](#footnote-7). تجدر الإشارة أن مفهوم التعلم حقق نجاحا متزايدا لأنه يسمح في آن واحد إدخال العمليات الرسمية وغير الرسمية بتحليله لآثار تفاعلات المتعددة ووضعها في سياق ديناميكي، واعتبار التعلم عملية تتضمن نطاق زمني متوسط وحتى على المدى طويل، كما انه يسلط الضوء على الطابع الهجين الذي يتميز به النشاط العمومي الذي يمزج بين عناصر قديمة وأخرى جديدة[[7]](#footnote-8).

وهنا اعتمد "هيج هيكلو" على أعمال لندبلوم بالأخذ بفكرة التطور التدرجي للإصلاحات مركزا في ذلك على تقسيم المتغيرات المرتبطة بالإصلاح السياسي، والفصل الواضح بين التسييس (politics) الذي يشير إلى (الانتخابات، الأحزاب، الإدارة) والسياسات (policies)، على الرغم من أن التسييس أصبح في الوقت الحاضر محل نقاش علمي يعتمد على نطاق واسع في مجال تحليل الاصلاحات السياسية الذي يعتمد على تأثيرات التنافس الحزبي والعوائق الاقتصادية وجماعات المصالح والإدارة في تفسير التغيرات التي تطرأ على السياسات العامة، إلا أن موقف "هيج هيكلو" من هذه المسألة مبنيا على إهماله لأهمية (politics) باعتباره أن هذه المتغيرات غير قادرة لوحدها بتفسير التطورات المهمة التي تحدث في النظام السياسي، وهنا يعتبر السياسة هي عملية تعلم وتعديل جزئي تقوم على إدراك أخطاء الماضي التي غالبا ما تحدث اختلال وظيفي في نشاط المسئولين الإصلاحيين والوسطاء السياسيون، ولذلك فإن تفسير إصلاح السياسي من زاوية ديناميكية التسييس) الذي قدمه هارولد لازويل، في هذا السياق أنجزت دراسات حاولت الوقوف على عمليات التعلم الجارية من الإصلاحات السياسية ووصف تغيراتها حيث صنف كولان بينيت(Colin Bennett) وميكائيل هاوليت (Michael Hewlett) مفهوم التعلم إلى:

1- التعلم الحكوميLe « gouvernement Learning »: : ويعني التعلم في تحليل آليات التكيف التي تجرى بداخل مؤسسة أو جهاز سياسي إداري ، وهذا الصنف من التعلم متعلق بالتعديل في الأدوات المحددة والمستعملة في برنامج ما.

2- استخراج الدروس Le « lesson- drawing » :هذا الصنف من التعلم مختص بالتعديلات التي تقع في أجندة الحكومية وتحدث تغييرات قليلة أو كثيرة بحسب البرامج والأوقات، وينطوي هذا الصنف على إصلاح جزئي عند إدراك أي مشكل وبحسب ريشارد روز(Richard Rose) أن النظام السياسي له موروث يؤثر في خياراتها الحالية[[8]](#footnote-9). لأن سياسات النظام السياسي تمثل سلسلة من الأنشطة المترابطة قليلا أو كثيرا وبأن نتائجها تؤثر على جمهورها في المستقبل، وبالتالي قرارات إصلاحها ليست قرارات منفصلة وإنما تدخل ضمن برنامج أو نسق من الأنشطة الحكومية غير المحدودة[[9]](#footnote-10).

يتضح مما أن هذا الإطار التحليلي أنه يستند إلى التصور التراكمي للإصلاح السياسي المحدد ولعل أن درجة التغيير لا تظهر بصفة جلية وإنما يكون كخطوات صغيرة للسياسات Small Policy steps » «ما يعني أن الإصلاح يحدث عبر تراكم فترات التعديل القصيرة التي تحدثها ديناميكيات التعلم[[10]](#footnote-11).

بناءا على ما سبق نجد أن التقاليد التي تقوم عليها النظرية التراكمية والمؤسساتية الجديدة تتفق على تفسير إصلاحات السياسة العامة بأنها تتم بصورة بطيئة وهامشية ومرتبطة بالبعد الزمني ( (la dimension temporelle، الذي يسمح بملاحظة التغيرات الحاصلة في السياسة العامة ضمن سياق زمني طويل الأمد دون إهمال تأثيرات الفاعلين، بتسليطها الضوء على ظواهر الجمود وترسب حلقات السياسة العامة، ما يجعل التغييرات الراديكالية تؤدي إلى إحداث صدمة تربك النظام القائم ولا تؤدي إلى نتائج إيجابية وهذا ما يظهر في الصدمات البترولية و الأزمات الصحية[[11]](#footnote-12).

**2- الإصلاح السياسي من منظور التغيير الجذري:**

**1- نظرية الظروف الحرجة:** أول من صاغ مفهوم الظروف الحرجة "les conjonctures critiques " هو "**بيتر غوريفتش**" (Peter Gurvitch)في "**كتابه السياسات في الأوقات الصعبة**" الصادر سنة 1986، والذي يفسر إصلاح السياسات من منظور التغيير الجذري للسياسات العامة، مفترضا أن الترتيبات المؤسساتية تتعرض للاختلال نتيجة الأزمات الخارجية أو الأزمة الاقتصادية التي تجعل مجالي التسييس والسياسات العامة أكثر مرونة، مما يؤدي ذلك إلى صياغة مخطط يسمح بالانتقال من مسار إلى آخر تؤدي إلى إنتاج الظروف الحرجة، التي تساعدنا على فهم وتفسير كيفية تبني الخيارات الجديدة في الأوقات الصعبة، تؤدي إلى إحداث انفتاح مؤسسي يسمح بخلق علاقات جديدة بين الفاعلين تبعا لطبيعة تفاعلاتهم وقوة نفوذهم، يؤدي إلى تشكيل خيار أو حل من شأنه أن يمهد لفترة مؤسسية جديدة ومستقرة " **العودة إلى تقييد الخيارات**"، ولذلك يعتبر أنصار هذا الطرح أن الظروف الحرجة تعد اللحظة الأساسية لتشكيل نظام جديد (خلال ثورة) يعمل على تحديد المسار التاريخي للمجتمع، ومن هنا يمكن تفسير التغيرات التي تفرضها هذه الظروف تحمل شكل أزمة سياسية أو اقتصادية أو نزاع عسكري، وما يترتب عنها من تغييرات سياسية تؤدي إلى حدوث تغييرات جوهرية وجذرية في خيارات السياسات العامة[[12]](#footnote-13).

من وجهة النظر تستند هذه الفكرة إلى "إعادة تنظيم الاستثناءات" الذي استعمل في العلوم السياسية لوصف لحظات الأزمة التي تشكل فيها مفهوم "الظرف الحرج" الذي ارتبط بالتحليلات المؤسسية، وفي هذا الإطار يقارن بول غوريفيتش الظروف الحرجة بوضعية تصادم الصفائح التكتونية بداخل الطبقات العميقة للقشرة الأرضية والمستمد من علم الجيولوجيا الذي يدرس هذه اللحظات المولدة للزلازل أو الثورات البركانية، وهي لحظات حساسة تجعل عناصرها تتحرك لتترك أثرا ملموسا"[[13]](#footnote-14).

**2- نظرية المتغير السياسي ونافذة الفرصة السياسية:** قدم **جون كينغدون (**John King don**)** إطارا تحليليا يشتهر بآليات التغيير وإصلاح الجذري للسياسة العامة، يحدث من خلال الأجندة التي تنفتح خلال فترات معينة تسمح بإدراج مختلف المشاكل والأولويات ما يؤدي إلى إحداث تغيير وإصلاح جذري في السياسة العامة، ولهذا فإن شروط إصلاح السياسة العامة يوفرها تدخل الفاعلين المعنيين " المقاولون السياسيون" المؤهلين ومن هذا المنظور فإن إدراج المشاكل يتم خلال فترة محددة تجسدها فترة انفتاح نافذة الفرصة، التي تضع حدود فاصلة بين وظائف الآليات الروتينية للإدارة مما يفسح المجال أمام إجراء تغييرات راديكالية في السياسة العامة، وبالتالي الفكرة الأساسية التي تقوم عليها هذه المقاربة أن الحلول ليست مشاكل محلولة كما أن هذه الحلول لا تحتاج بالضرورة إلى وجود مشاكل، ما يعني أن إيجاد الحلول يأتي من أجل معالجة مشاكل خاصة[[14]](#footnote-15). وعلى هذا الأساس فإن هذه المقاربة تعطي للمتغير السياسي دورا مهما في إحداث آثار تحولية تتم بصورة مستقلة نسبيا عن العوامل الأخرى، معتمدا على مفهوم مشهور وذا جدوى في تحليل تغيير السياسات العامة، وهو مفهوم نافذة الفرصة الذي طرحه الباحث **جون كينغدون** **(**John King don**)** الذي وضع هذا النموذج المتعلق بعملية إدراج المشاكل في جدول أعمال (Agenda) السياسة واتخاذ القرار.

ويحدث إصلاح السياسي عندما تلتقي هذه التيارات: (**تيار المشاكل** ، **تيار الحلول**، **تيار السياسات**)، مشكلة بذلك ظرف استثنائي أسماها كينغدون نافذة الفرصة السياسية يسمح بحدوث تغيير سياسي كبير يؤدي تلقائيا إلى إجراء إصلاح جذري في مضمون السياسة العامة. حيث أن "**تيار السياسة (الحلول) "** يشمل العمل الإداري والتغيرات السوسيو سياسية التي تساهم في تحديد الحلول الممكنة، أما"**تيار المشاكل**" فهو تيار يتميز بالديناميكية والصراع والفوضى التي تحكم الفاعلين المتنافسين حول تحديد المشاكل العامة وتشخيصها، في الأخير نجد "**تيار السياسات(التسييس)**" والذي يعني العمليات الانتخابية وحركات الرأي العام والتوجهات الحزبية، وأن كل تيار مستقل يتوفر على حيز زمني خاص بها يتأثر به، فالتيار السياسي يهيمن خلال المواعيد الانتخابية أما تيار السياسات العامة يتحدد من خلال الإجراءات الإدارية البطيئة، والمهم هنا هو تحديد الآلية التي تسمح بجمع التيارات الثلاث المؤدية إلى حدوث تغير جذري في السياسات[[15]](#footnote-16).

هذه المقاربات تنظر إلى أن الإصلاح السياسي انه يحدث بصفة جذرية خلال فترات معينة تحدث فيها القطيعة مع السياسات السابقة، معتبرة أن النظام السياسي لا يسير على مسار مستقيم من التطور وإنما يخضع لمراجعة دورية محدثة تغييرات شاملة تفرضها ظروف استثنائية والتي تؤدي إلى إحداث تغيير واسع في منظومته خلال فترة زمنية قصيرة.

1. - Alexandre Alfonso. Instituions. Idées et apprentissage dans la politique d’immigration suisse. Université de Lausanne (faculté des sciences sociales et politiques).2005.p12 . [↑](#footnote-ref-2)
2. - Aurélien Evrard et Geoffroy Matagne. Analyser le changement dans l’action publique au prisme de ses temporalités. L’analyse des politiques publiques existe-t-elle. Congrès AFSP encor? .Université de Liège(France).2009.p05 [↑](#footnote-ref-3)
3. **-** صالح بلحاج، مفهوم التبعية للمسلك وحالة الإصلاحات في الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة ، العدد11، جوان 2014. **ص 79.**  [↑](#footnote-ref-4)
4. - Nicolas Freymond, « la question des institutions dans la science politique contemporaine : l’exemple du neo-institutionnalisme **»,** travaux de sciences politiques**,** nouvelle série N : 15, université de Lausanne, département des sciences politiques, Lausanne 2003.p 29 [↑](#footnote-ref-5)
5. **- صالح بلحاج، نفسر المرجع السابق، 244.** [↑](#footnote-ref-6)
6. - **صالح بلحاج، نفسر المرجع السابق، 245.** [↑](#footnote-ref-7)
7. - Joseph FONTAINE & Patrick Hassenteufel .[to Change or not to change](http://books.openedition.org/pur/24801). Presses universitaires de Rennes. Paris.2002.pp 28-29. [↑](#footnote-ref-8)
8. -Richard Rose, « Inheritance before Choice in Public Policy », Journal of Theoretical Politics Journal of Theoretical Politics, vol. 2, n° 3.1990. p 263 [↑](#footnote-ref-9)
9. أندرسون جيمس،نفس المرجع السابق، ص15. - [↑](#footnote-ref-10)
10. -Bruno Palier, Yves Surel. op cit. p 29. [↑](#footnote-ref-11)
11. - Bruno Palier, Yves Surel.op cit . p p 33- 35 [↑](#footnote-ref-12)
12. - Bruno Palier, Yves Surel.op cit. p 27. [↑](#footnote-ref-13)
13. - Ibid. p32. [↑](#footnote-ref-14)
14. ### - Pauline RA VINET et autre. Fenêtre d’opportunité. DICTIONNAIRE DES POLITIOUES PUBLIOUES. [Presses de Sciences Po (P.F.N.S.P.)](https://www.cairn.info/editeur.php?ID_EDITEUR=Sc.%20Po) (3e éd.) 2010.p 218.

    [↑](#footnote-ref-15)
15. - Bruno Palier, Yves Surel. op cit. p 31. [↑](#footnote-ref-16)